

يفسر تذبذب انتاجيته وبالتالي تذبذب مساهمته في الانتاج المحلي . ان عدم استقرار نمو الانتاجية الزراعية تفسر تأرجح مكانة هذا القطاع في اطار الاقتصاد الوطني ، ما بين المرتبة الاولى والثانية والثالثة من حيث المساهمة في الانتاج الوطني . وغني عن البيان ان هذا التأرجح بل والتراجع في المراحل التالية انما يعود الى غلبة الزراعة البعلية ، غير المروية على الزراعة عموما ، وضعف الاعتماد على الري القديم واستغلال مصادر المياه ، وتدني مستوى تطوير وسائل الانتاج في الريف .

لقد تركت ازمة نمو القطاع الزراعي في الاردن ، اثارها الضارة على الاقتصاد الوطني عموما ، حيث أدت الى تزايد الاعتماد على استيراد السلع والمواد الزراعية والغذائية ، كما ان هذه الازمة تفسر انخفاض معدلات الدخل العام للسكان ، الذين هم في غالبيتهم سكان ريفيون ، وارتفاع معدلات البطالة بأشكالها المختلفة في صفوفهم .

جدول رقم (١)

المصدر الصناعي للانتاج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة (بملايين الدنانير)

القطاع	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
الزراعة والحراج	١٤٢	٦٢	١٩٠	١٢٨
التعدين والصناعة والكهرباء	٤٢	٥٢	٦٣	٦٨
الانشاءات	١٢	١٥	١٧	١٩
النقل والمواصلات	٤٤	٥٥	٦٨	٨٣
التجارة والبنوك	٩٣	٩٣	١٠٥	١٢٠
ملكية المساكن	٢٣	٢٣	٢٩	٣١
الادارة العامة	٩١	٩٧	١١٥	١٣٣
الخدمات	٣١	٣٣	٢٧	٣٧
المجموع	٤٧٨	٤٣٠	٦١٤	٦١٩

المصدر : مجلة « التقنية » الاردنية ، دائرة المطبوعات والنشر ، عمان ، العدد ٣٧ ، السنة الرابعة ، نيسان ١٩٧٦ ، ص ١٩ .

ولا يعود تدني مكانة القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني الى تذبذب الانتاجية الزراعية ومساهمتها في الانتاج الوطني وعدم اضطراد نموها فقط ، وانما يعود ايضا ، الى ان الاقتصاد الوطني للضفتين قد حافظ على بنيته الكولونيالية الكوميرادية الموروثة منذ فترة الاستعمار البريطاني ، سواء في فلسطين او شرق الاردن . هذه البنية التي تقوم في اساسها على غلبة القطاعات غير المنتجة وذات الطابع الخدمي الصارخ . ولقد جاءت ظروف الحسب الفلسطينية ، ثم فترة اعادة بناء الاقتصاد الوطني في ظل التبعية للامبريالية ،